

بيان مكتب الأمانة في إعلان دمشق بخصوص توزيع أراض في محافظة الحسكة

اطلع مكتب الأمانة لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي على القرار الذي أصدرته وزارة الزراعة في كتابها رقم ١٦٨٢ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٣ والقاضي بتوزيع أراض في منطقة ديريك (المالكية) كانت تابعة لمزارع الدولة على ١٥٠ أسر من منطقة الشدادة المغمورة أراضيهم بمياه سد الباسل. وهو إذ اطلع على بيان لجنة الحسكة لإعلان دمشق بهذا الخصوص قرر التأكيد على أهم القضايا والنقاط الواردة فيه، كما على أن هذا القرار يأتي في اللحظة الراهنة بهدف خلق الفرقة بين المواطنين وزرع بذور الفتنة التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالوحدة الوطنية وبروح التعايش والتآلف بين أبناء الوطن الواحد.

إن مكتب الأمانة في إعلان دمشق إذ يحذر من خطورة هذا القرار على الاستقرار الوطني في وقت يتطلع فيه المجتمع السوري، بكل مكوناته، إلى إعادة بناء وحدته الوطنية واستقراره السياسي والاجتماعي عن طريق التأكيد على مبدأ المواطنة في الحقوق والواجبات وإشاعة الحرية والديمقراطية في البلاد، يدين هذا القرار التمييزي ويطالب بالتراجع عنه وتوزيع تلك الأراضي على مستحقيها من أهالي منطقة ديريك بغض النظر عن انتماءاتهم القومية وبعيدا عن التمييز بين مواطني الوطن الواحد. مع الإشارة إلى أنه من حق المتضررين من عمر سد الباسل منطقة الشدادة التعويض المناسب عن الأضرار التي لحقت بهم ولكن ليس على حساب مواطني منطقة أخرى كما في القرار المذكور أعلاه الذي يحلّ مشكلة، تعتبر من مسؤولية السلطة، عن طريق خلق مشكلة أخرى أشد خطورة وأوسع مدى.

دمشق في ٢٠٠٧/٧/١٢

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي
مكتب الأمانة

بيان

يا أبناء شعبنا الكردي في سوريا.
أيتهى القوى الوطنية في البلاد .

بعد أيام سوف تجري السلطة "انتخابات المجالس المحلية" دون وجود أي مؤشر على أنها في وارد تغيير أساليبها المعهودة في الدورات السابقة، حيث كانت تفرض قوائمها دائماً دون مراعاة الحد الأدنى لتمكين المواطن من ممارسة حقه الانتخابي بعيداً عن الضغوط والتصويت السري وإشعار المواطن بأنها طرف محايد في العملية الانتخابية. وذلك في ظل حالة الطوارئ والأحكام العرفية المفروضة على البلاد منذ عام ١٩٦٣- وتواصل العمل بالمادة الثامنة من الدستور التي تبيح لحزب البعث احتكار قيادة الدولة والمجتمع، وما يعني ذلك من سد الطريق أمام القوى السياسية الأخرى لممارسة نشاطها وحققها بالمشاركة في السلطة ديمقراطياً عبر وجود قانون عصري وعادل لعمل الأحزاب، وإطلاق الحريات العامة بما فيها حرية التعبير والرأي، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، بعيداً عن النتائج المسبقة الصنع والاضغوطات السلطوية..

أما شعبنا الكردي، فإنه لا يزال، وبالتوازي مع أزمة الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، يخضع لسياسة شوفينية، من خلال عدم الاعتراف به دستورياً كأحد المكونات الرئيسية للهوية الوطنية

وقد برلماني هولندي يلتقي معارضين وحقوقيين سوريين في دمشق

موقع أخبار الشرق -
الأحد ١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٧
دمشق - أخبار الشرق
ذكر مصدر في العاصمة السورية دمشق أن وفداً من أعضاء البرلمان الهولندي يزور البلاد التقى وفدين معارضاً وحقوقياً، واطلع على الأوضاع السياسية والحقوقية المتدهورة.

وجاء في تقرير بعثت به "لجنة مراقبة المجتمع السوري وحقوق الإنسان"، ووصل إلى أخبار الشرق؛ إن وفدين سوريين منفصلين اجتماعاً كل على حدة بالوفد الهولندي في دمشق. وضم الأول ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان وأعضاء من لجان المجتمع المدني بينهم هيثم المالح وعمار قربي وغيرهما، أما الثاني فضم قياديين من تجمع إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، علم منهم: رياض سيف وحسن عبد العظيم والشيخ نواف البشير وغانس النجار وإسماعيل عمر وغيرهم.

وحسب المصدر فقد بحث المجتمعون تضيق السلطة السورية على الناشطين في الدفاع عن حقوق الإنسان والتراجع الحاصل في حرية التعبير والمشروع الوطني الديمقراطي بسبب ممارسات السلطة وعدم الاعتراف بالآخر، واحتكار حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم السلطة، فضلاً عن تطبيقات القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٨٠ الذي تم تفعيله في العامين الأخيرين، ويحكم بالإعدام على المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين في سورية والمتعاطفين معها. كما نظر المجتمعون في الأحكام القاسية بحق المفكرين السياسيين، وبحثوا القضية الفلسطينية والمسؤولية الملقاة على المجتمع الأوروبي في الضغط على "إسرائيل" لحملها على قبول المبادرة العربية والقبول بقيام الدولة الفلسطينية وفق القرارات الدولية.

بيان

بناءً على الكتاب الصادر عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي تحت رقم ١٦٨٢/م د تاريخ ٢٠٠٧/٢/٣م وبتوجيه من القيادة القطرية لحزب البعث، والقاضي باستئناف عملية توزيع أراضي ما كانت تسمى باسم (مزارع الدولة)، فقد فوجئت جماهير شعبنا الكردي بإقدام مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٥ على إبرام عقود منحت بموجبها حوالي ٥٦٠٠ دونم من أراضي (مزارع الدولة) في منطقة ديربيك (المالكية) التابعة لقرى-خراب رشك-كري رش- قدير بك- كركي ميرو- قزر جبي- لحوالي /١٥٠/ عائلة عربية من منطقة الشدادي جنوب الحسكة، ويتبين من صيغة القرار بأن تلك المديرية، وبايعاز سياسي، سوف تقدم على توزيع بقية الأراضي التابعة لمزارع الدولة الكائنة في منطقة الحزام العربي بمحافظة الحسكة على فلاحين وافدين من خارج المنطقة الكردية المعنية بالموضوع.

إن هذا القرار يعيد إلى الأذهان التطبيقات المريرة لمشروع الحزام العربي الذي تخصت مفاعيله في الاستيلاء على أراضي الفلاحين والملاكين الكرد بموجب قرارات لجنة الاعتماد سيئة الصيت وتوزيعها على عوائل عربية استقدمتهم السلطة من منطقة حوض الفرات في محافظتي حلب والرقفة في إطار مشروع استيطاني عنصري هدفه تغيير الطابع القومي الديموغرافي لمحافظة الحسكة، وعرقلة التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الكردي، وإجبار الفلاحين الكرد على الهجرة من أراضيهم ومن مناطقهم التاريخية، وإلا كيف تترر السلطة منح ما تبقى من أراضي منطقة الحزام العربي التي بقيت باسم مزارع الدولة المستثمرة أصلاً من قبل بعض المسؤولين، إلى عوائل تجلبهم مرة أخرى من خارج المنطقة الكردية ممن تم تعويضهم مادياً قبل الآن، في حين يعيش الآلاف من الفلاحين الكرد في نفس القرى المشمولة بمزارع الدولة أو جوارها في حالة حرمان يجبرون معها على التشرّد والهجرة إلى ضواحي المدن الكبرى في الداخل، أو يضطرون للهجرة إلى أوروبا.

إن هذا الغبن اللاحق بالفلاح الكردي لا يقبله منطق سياسي ولا مصلحة وطنية، فكل فلاح له الحق أن تكون له أرض يستثمرها ويجني خيراتها ويدافع عنها، وأن من حق الفلاح الكردي المحروم أن يحصل على هذه الأرض التي حرم منها بموجب مشروع الحزام العربي وسياسة التمييز القومي، وبدون ذلك، فإن السلطة تتحمل مسؤولية ما يترتب على هذه السياسة من مخاطر نحن بغنى عنها، تزيد من حالة الاحتقان الموجودة أصلاً، والتي تهدد الوحدة الوطنية التي تعتبر الأساس الذي تقوم عليه أية مواجهة للأخطار الخارجية والتحديات الداخلية.

إننا في الوقت الذي ندين فيه مثل هذه القرارات الاستثنائية العنصرية، التي تأتي في إطار السياسة الشوفينية المتبعة بحق الشعب الكردي، فإننا نطالب بوقف العمل بها، وإلغاء آثارها الضارة، وإنصاف الفلاحين الكرد وإنقاذهم من براثن الفقر والحرمان، كما نهيب بكل القوى الوطنية والغيورين في سوريا، أن يتضامنوا مع الفلاحين الكرد والعمل على إنهاء معاناتهم، ودعم مطالبهم المشروعة في الحصول على حقهم من الأرض الزراعية، انطلاقاً من ضرورة صيانة التآخي العربي الكردي.

الهيئة العامة

٢٠٠٧/٧/٥

للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

والجبهة الديمقراطية الكردية في سوريا

- حزب آزادي الكردي في سوريا

- الإتحاد الديمقراطي PYD

- الحزب الديمقراطي الكردي السوري

السورية، وتجد تلك السياسة تعبيراتها في مختلف نواحي الحياة، حيث توضع العراقيل أمام تطوره السياسي والاقتصادي والثقافي من خلال المشاريع العنصرية، كالإحصاء الجائر والحزام العربي، والقوانين والقرارات الاستثنائية، ومنها القرار الصادر مؤخراً عن وزارة الزراعة، بتوجيه من القيادة القطرية لحزب البعث، والقاضي بتوزيع أراضي (مزارع الدولة) المتبقية من مشروع الحزام العربي على عائلات عربية غمر سد الحسكة الجنوبي أراضيها في منطقة الشدادي، في حين تسكن الآلاف من الأسر الفلاحية الكردية بجوار تلك المزارع محرومة من أراضيها الزراعية، وذلك في محاولة واضحة للانتقام من المواطن الكردي والإمعان في حرمانه وإثارة الفتن والأحقاد بين أبناء الوطن الواحد.

إن جملة تلك الأسباب والعوامل، بالإضافة إلى بقاء عشرات الآلاف من المواطنين الكرد محرومين من حق الترشيح والانتخاب، بسبب النتائج المخزية للإحصاء الرجعي، وتفرغ تلك المجالس المحلية والبلدية من مضامينها بفعل القوائم المغلقة المفروضة من حزب البعث والتي لا تترك أي معنى للعملية الانتخابية، وتحول تلك المجالس بالتالي إلى دوائر ملحقة بالسلطة، تقوم بتنفيذ سياستها بدلاً من حل مشاكل المواطنين وخدمة مصالحهم، كل ذلك جعل المشاركة في مثل هذه الانتخابات عديمة الجدوى.

ولذلك، وعلى ضوء ما تقدم، وانسجاماً مع مواقف القوى الوطنية السورية ومنها إعلان دمشق، حيث يشكل التحالف جزءاً أساسياً فيها، واستكمالاً للموقف من الانتخابات السابقة لمجلس الشعب، فإن المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، قرّر مقاطعة هذه الانتخابات.

في ٢٠٠٧/٨/٤

المجلس العام

للتحالف الديمقراطي الكردي في

سوريا